

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف وانعكاسها على المحيط الرقمي
Collective management of copyright and its reflection
.on the digital environment

ليندة رقيق^{*}، كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة¹.

linda.rekik@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2024/11/26

تاريخ الاستلام: 2024/10/30

ملخص:

باتت الحماية القانونية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بمجهودات فردية لذويها شبه مستحيلة لا ستمرار وتفاقم الانتهاكات التي تطال هاته الحقوق أو استغلالها بدون إذن أصحابها ليصبح ضمان الحقوق المالية لمؤلفي هذه الإبداعات بعيد المنال، مما جعل اعتماد هيئات التسيير الجماعي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بموجب نظام الإدارة الجماعية آلية فعالة ب صفتها وكيلا ينوب عن ممارسي الحقوق المالية لأصحاب المؤلفات. إلا أن التقنيات الحديثة الناجمة عن التطور التكنولوجي والعلمي في مجال المعلوماتية أسفرت عن ظهور فئة المصنفات الرقمية بصورتها الحديثة سهلت النشر الإلكتروني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وأصبحت تمثل محورا جوهريا ينال من مكناات الحق المالي للمؤلف مما تطلب تعزيز مكانة الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة باعتبارها الخيار الأذسب للتصدي لإشكالات القرصنة والتقليد التي تطال المصنفات الأدبية والفنية وحمايتها في البيئة الرقمية

الكلمات المفتاحية: - الإدارة الجماعية- حقوق المؤلف والحقوق الجماعية - الحق المالي - المصنفات الرقمية - القرصنة.

^{*} المؤلف المراسل

Abstract:

Legal protection for copyright and related rights has become nearly impossible through individual efforts due to ongoing and increasing violations and unauthorized exploitation.

This makes it difficult for creators to secure their financial rights.

As a result, collective management organizations have become an effective mechanism, acting as agents to manage these financial rights. However, the rise of digital works due to technological advancements has facilitated electronic publishing, posing new challenges to the financial rights of authors. This necessitates strengthening the role of collective management organizations as the best option to combat piracy and counterfeiting, and to protect literary and artistic works in the digital environment.

Keywords: (05) words:

Collective Management, Copyright and Related Rights, Financial Rights, Digital Works, Piracy.

مقدمة:

تعتبر حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ثمرة الإبداع الفكري ومنبرا للإنتاج الذهني القائم على الأنشطة الفكرية التي تلعب دورا في ترقية الإبداع والابتكار وتعزيز ثقافة المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعلمية فيه، وتشجيعا لجهود المبدعين أقرت الأنظمة الوطنية وسائل قانونية لحماية ثمار الإبداع وضمان الحقوق المالية والمعنوية لأصحابها في ظل تفشي ظاهرة الاعتداء وقرصنة المصنفات الأدبية والفنية .

وجاء نظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بصورتها الحالية بعد ظهور حاجة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة لإنفاذ الحقوق الواردة على المصنفات قصد التسيير الأمثل للحق المالي للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة واستغلالها بالشكل الذي يوفق بين المصالح المشتركة لأصحاب الحقوق والمنتفعين على حد السواء وتعاونهم على ردع الاعتداءات المتصاعدة لهاته الحقوق بدون وجه حق.

واستقرت الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على إنشاء هيئات التسيير الجماعي وإدارة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة كبديل للإدارة الفردية للحقوق في ظل ثبوت عدم نجاعة حماية هاته الحقوق من المؤلف نفسه، باعتبارها إحدى أنجع الوسائل التي تكفل حماية الحقوق المالية للمؤلف وبالتالي تحصيل العائدات وإعادة توزيعها.

وفي ظل عصر المعلوماتية بما تشمله من محاور وركائز تقنية حديثة وأدوات متطورة، وبالرغم من إيجابياتها في نشر وسهولة نسخ المصنفات الرقمية إلا أنها أسفرت عن ثقافة استباحة الحقوق المالية للمؤلف مما استدعت الحاجة لقيام هيئة أو مؤسسة ذات أدوات فعالة للحفاظ على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في هذه البيئة (لطفى صالح، 2014، صفحة 315).

وبهذا الشكل أصبحت الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف درع حماية لاستغلال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المتواجدة على شبكات الأنترنت التي جعلت المؤلف عاجزا عن استغلال مؤلفه في هذا الفضاء، هذا الأخير سهل عمليات نسخ المصنفات الأدبية والفنية دون حدود وإمكانية إعادة نشرها بشكل سريع في مختلف أنحاء العالم في الوقت ذاته، مما صعب على المؤلف من السيطرة على فحوى المنشور ومضمونه وملاحقة منتهكي حقوقه (محمد راشد المري، 2022، صفحة 7).

وعلى ضوء ماسبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهو نظام الإدارة الجماعية لتسيير حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وما دورها في حماية الحقوق في ظل البيئة الرقمية؟

وللإجابة على الإشكالية نتناول ورقة البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

أولا: التطور التشريعي للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف.

ثانيا: تعريف وأهمية الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف.

المحور الثاني: التسيير الجماعي لحقوق المؤلف في المحيط الرقمي.

أولا/ دور الإدارة الجماعية في ظل النشر الرقمي.

ثانيا/ مبررات ومعوقات الإدارة الجماعية في المحيط الرقمي.

المحور الأول: مفهوم الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة
عرفت حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الكثير من المفاهيم المرتبطة بالإنتاج الفكري المعبر عن إبداعات لعبت دورا بارزا في إثراء المعارف الإنسانية وأسهمت في بعث الإنتاج الفكري في مجالات الأدب والفن والعلم، إلا أن النسخ غير المشروع والإنتحال والقرصنة كانت تتبع المصنفات بصفة مستمرة ومتزايدة مما جعل القوانين الوطنية ترسم حقوقا حصرية مالية ومعنوية للمؤلف وحده أو لخلفه على إنتاجه الذهني. إلا أن الانتهاكات المستمرة على الحقوق المالية للمؤلف في ظل إنتشار نسخ المصنفات وعرضها دون إذنه دعت إلى إيجاد هيئة أو إدارة متخصصة تعنى بحماية وتحصيل حقوق المؤلف وأصبحت ضرورة ملحة لتسيير هاته الحقوق.

ولمزيد من التوضيح نبحت أولا في التطور التشريعي للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وصولا إلى تعريف هذه الهيئات ومدى أهميتها في الحفاظ على حقوق المؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة.

أولا / التطور التشريعي للإدارة الجماعية:

1-على المستوى الدول الغربية:

ظهر مصطلح الإدارة الجماعية لأول مرة في فرنسا وارتبط اسمها بالنضال الذي قاده الكاتب المسرحي بومرشيه ضد الإنتهاكات المستمرة والصارخة للحقوق المعنوية والمالية للمؤلفين على النص الذي يتم تأديته على خشبة المسرح، هذا الأخير أثمر عن ميلاد مكتب التشريع المسرحي عام 1777 ليتحول لاحقا إلى جمعية مؤلفي الأعمال المسرحية وملحنيها SACD (الجيلالي، 2015، صفحة 275). ليسير بعدها المؤلفون في مجال الأدب على هذا الدرب حيث أنشأ فيكتور هوغو جمعية رجال الأدب عام 1837 تحت تسمية SGDEL (لطفي صالح، 2014، صفحة 321).

أما في المجال الموسيقي فقد برزت أول جمعية للمؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى SACEM التي حلت محل وكالة التحصيل التي أنشأت في 1850 بعدما كسب المؤلفون القضية التي كان قد رفعها الملحنان بول هنريون وفكتور بارير والكاتب أرنست بورجي ضد صاحب مقهى أومباسادور بعدما تقدم عامل

المقهى بمطالبتهم بتسديد ثمن ما تعاطوه من مأكولات ومشروبات (لطفی صالح، 2014، صفحة 321) في حين امتنع رواد المقهى من الدفع مقابل عرض أعمالهم التي تؤديها الجوقة الموسيقية، وألزمت المحكمة صاحب المقهى بدفع مبالغ كبيرة من الرسوم للبلث الثانوي لأعمالهم إلا أنه كان من الصعب عليهم تحصيل هاته التعويضات بشكل إنفرادي مما أدى بهم إلى تأسيس وكالة التحصيل السابق الإشارة إليها (الجيلالي، 2015، صفحة 275).

وتعتبر هاته الواقعة النقطة الفارقة في بروز هيئات متطورة تطورا كاملا في الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف على وجه العموم وأيضا في مجال الأداء العلني للمصنفات الموسيقية غير المسرحية على وجه الخصوص (محمد راشد المري، 2022، صفحة 33).

وبعدها انتشرت جمعيات مشابهة لجمعية إدارة حقوق المؤلف SACEM في معظم الدول الغربية لدعم الإبداع والمبدعين مثل الجمعية المحدودة لحق الأداء PRS في بريطانيا والجمعية الأمريكية للملحنين والمؤلفين والناشرين ASCAP في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في ألمانيا فقد تم تأسيس جمعية حقوق الأداء الموسيقي والإستسناخ الآلي GEMA في حين أنشأت الجمعية الإيطالية للمؤلفين والناشرين SIAE بإيطاليا. كما تم إنشاء الجمعية العامة للمؤلفين SGAE بإسبانيا. (الجيلالي، 2015، صفحة 276) بالإضافة إلى الجمعية السويسرية SUISA والجمعية البلجيكية SAPAM . كما تكونت الإدارة الجماعية للحقوق في النرويج من سبعة جمعيات للإدارة الجماعية تعمل وفق قواعد حقوق المؤلف تضم جمعية تونو وجمعية كوبيونير وجمعية فونو وجمعية نورواكو وجمعية غرامو وجمعية بونو وجمعية لينو (لطفی صالح، 2014، الصفحات 322-323).

2-نشأة الإدارة الجماعية في الدول العربية:

نظمت بدورها بعض الدول العربية هيئات الإدارات الجماعية لتسيير حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ضمن قوانين حقوق الملكية الفكرية نعرض البعض منها على النحو التالي:

في مصر:

تأسست جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين كإدارة جماعية في مصر في 8 نوفمبر 1960 تحت اسم ساسيرو SACEREAU والتي تتفق في نظامها مع أحكام القانون 32 لسنة 1964 المتعلق بالجمعيات والمؤسسات الخاصة . وللإشارة فإن جمعية ساسيرو ترتبط إرتباطا وثيقا بشركة ساسم الفرنسية والتي كانت في وقت مضى هي من يتولى إدارة حقوق الأداء العلني في مصر. ولما تمثله العلاقة من امتداد تاريخي وانتماء مشترك بين الجمعية المصرية والشركة الفرنسية نجد بأن الأعضاء في الجمعية الفرنسية هم أعضاء في الشركة الفرنسية في ذات الوقت

في لبنان:

نص قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني على الأحكام التفصيلية للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف ضمن فصل كامل تحت عنوان " جمعيات وشركات إدارة الحقوق الجماعية"، حيث أوكلت إدارة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى جمعيات أو شركات المؤسسة فيما بين المؤلفين بموجب وكالة خطية تتضمن مدة وكافة أعمال المؤلف أو أصحاب الحقوق المجاورة، كما تضمنت الأحكام طريقة تأسيس هذه الجمعيات والشركات وكيفية عملها والرقابة عليها، كما حددت ذات الأحكام صلاحيات الجمعيات والشركات في توزيع التعويضات المتحصل عليها بشكل يتناسب والإستعمال الفعلي لأعمال أصحاب الحقوق (كنعان، 2009، صفحة 177).

في الجزائر:

إلتزمت الجزائر بدورها بتبني آلية التسيير الجماعي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بمقتضى الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف الذي نص من خلال المادة 130 منه على أنه: " يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مهمة التسيير الجماعي للحقوق الخاصة المعترف بها في هذا الأمر لفائدة ذويها." وطبقا للمادة 132 من الأمر أعلاه فإنه: " يخول الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مهمة التمثيل الجماعي للمؤلفين وورثتهم والمالكين الآخرين للحقوق بالتصرف كوسيط لدى المستعملين وجمعيات المستعملين بالترخيص

المشروع باستغلال المصنفات والأداءات واستخلاص الأتاوى الناتجة عنها وتوزيعها على المستفيدين منها وفق ما تنص عليه أحكام هذا الأمر." وللاشارة فقد تم تنظيم هذه الكيفيات بموجب المواد 133 إلى 138 من الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ليتم بعدها وفي إطار تطبيق أحكام هاته المواد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 356/05 المتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المحدد لكيفيات تنظيمه وسيره والذي تضمن من خلال المادة الخامسة منه بأن يتولى الديوان مهمة التمثيل الجماعي للمؤلفين (الجيلالي، 2015، الصفحات 276-277).

في المغرب:

أما في المغرب فقد كان تنظيم أحكام الإدارة العامة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عن طريق إنشاء المكتب المغربي لحقوق المؤلفين كمؤسسة عامة تسهر على حماية حقوق المؤلفين المغاربة والأجانب على حد السواء وفقا للعقود المبرمة في إطار الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف والتي انضمت إليها المغرب. وتم تحديد علاقات المكتب المغربي بالمؤلفين المشاركين أو شركات حماية حقوق المؤلف الأجنبية التي يمثلها المكتب وطريقة تحصيل الإستحقاقات الخاصة بالمؤلفين وكيفية توزيعها وكذلك تحديد إختصاصات المكتب عند تمثيله القانوني للمؤلفين وحماية حقوقهم المعنوية والمالية من الاعتداء عليها. كما منح المكتب صلاحية البت في المنازعات بين المؤلفين أو فيما بينهم وبين مستغلي المصنفات الأدبية والفنية وكذلك حق التقاضي لدى المحاكم باسم المؤلفين للدفاع عن مصالحهم المشروعة (كنعان، 2009، صفحة 178).

3 -التطور التشريعي للإدارة المحلية لحقوق المؤلف على المستوى الدولي:

لقد بات التفكير بوضع نظام دولي للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة مطلبا دوليا ملحا في ظل التحديات التكنولوجية التي أفرزها مجال نشر المصنفات الأدبية والفنية وتوزيعها والذي أتاح المجال لإيصالها لأرجاء المعمورة بأسرع السبل وأيسرها، مما أصبح من السهل إنتهاك حقوق أصحابها والتعدي على مبدعيها سواء بالنسبة للمؤلفين أو أصحاب الحقوق المجاورة من مؤدي

التسجيلات الصوتية ومنتجاتها وهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني (دلالة، صفحة 4).

فبعد ظهور فكرة الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والتي عرفت نجاحا مبهرًا على المستوى الوطني، اتخذت بعدا دوليا إذ تم تبنيها على المستوى الدولي من خلال التعاون الدولي لإتحادات عالمية في هذا المجال. حيث يركز الأساس الدولي للإدارة الجماعية من خلال ما وضعته الإتفاقيات والمعاهدات الدولية على غرار اتفاقية برن وإن كانت هاته الأخيرة لم تذكر الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف بصريح العبارة على عكس اتفاقية تريبيس وأصبحت معالمها واضحة مع تنوع الممارسات التي تبنت الإدارة الجماعية من خلال الجمعيات أو الشركات أو المؤسسات إما في ضوء القانون الخاص أو في ضوء القانون العام (محمد راشد المري، 2022، صفحة 41).

وعليه فهيئات التسيير الجماعي لحقوق المؤلف بموجب اتفاقية تريبيس كانت محل اهتمام من الإتفاقية حيث كان لها دورا فعالا ومباشرا في وجود هيئات الإدارة الجماعية تفاديا للقصور والإشكالات التي وقعت فيها اتفاقية برن بخصوص تنظيم هاته الهيئات، لتضع اتفاقية تريبيس نظاما خاصا بهيئات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة من خلال المادة 67 منها والتي نصت بشكل صريح على إنشاء الهيئات المحلية لحماية حقوق الملكية الفكرية (داود وزايد، جوان 2011، صفحة 201).

ثانيا/ تعريف الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف:

عرف مصطلح الإدارة الجماعية تعريفات متباينة تناولتها التشريعات الوطنية التي اختلفت بين الأخذ بالمفهوم الواسع أو المفهوم الضيق للإدارة الجماعية، كما اهتم الفقه بجانبه بتعريف الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتي سنعرض بعضها وفق الآتي:

1 -التعريف التشريعي للإدارة الجماعية:

عرف المشرع الكويتي الإدارة الجماعية من خلال قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم 75 لسنة 2019 بأنها: "يجوز لأصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة ولخلفهم الخاص أو العام أو يوكلوا إدارة كافة الحقوق المنصوص عليها

في هذا القانون وتحصيل مقابل أو تعويضات عنها إلى جمعيات أو شركات تؤلف فيما بينهم وفقا لقانون الأندية وجمعيات النفع العام وقانون الشركات المشار إليهما، ويصدر رئيس المجلس ترخيصا بمزاولة نشاط جمعيات أو شركات الإدارة الجماعية وتكون آلية عملها ومتابعة أدائها والإشراف عليها وتحديد الرسوم المستحقة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية."

أما المشرع الإماراتي فقد تناول تعريف الإدارة الجماعية بموجب قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم 7 لسنة 2002 بأنها: "يجوز لأصحاب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أن يتنازلوا عن حقوقهم المالية إلى جمعيات مهنية متخصصة لإدارتها، أو أن يوكلوا جهات أخرى في مباشرة هذه الحقوق، وتعتبر العقود التي تبرم بهذا الشأن عن طريق هذه الجمعيات أو الجهات عقودا مدنية." (محمد راشد المري، 2022، الصفحات 11-12)

في حين تناول المشرع الجزائري في الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف بأنها: "يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مهمة التسيير الجماعي للحقوق الخاصة المعترف بها في هذا الأمر لفائدة ذويها والقيام بحماية التراث الثقافي والتقليدي والمصنفات الوطنية الواقعة ضمن الملك العام وفقا لأحكام هذا الأمر". (المادة 130 من الأمر 05/03)

2- التعريف الفقهي للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف:

اهتم الفقه بتعريف الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث عرفها جانب منه بأنها:

"كل هيئة تقوم بإدارة حقوق المؤلفين بتصريح منهم ورصد الإنتفاع بمصنفاتهم والتفاوض مع المستغلين المحتملين ومنحهم التراخيص مقابل رسوم مناسبة وتحصيلها طبقا لشروط معينة وتوزيعها على أصحاب الحقوق (الجيلالي، 2015، صفحة 281).

كما تم تعريف الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف بأنها: "التسيير الذي تتولاه جمعيات أو شركات بموجب ترخيص من القانون وبصفتها وكيلا قانونيا تمارس

صلاحياتها على ضوء الخطوط العريضة المقررة لأجل القيام بأعمال التسيير للحق المالي للمؤلف ولأصحاب الحقوق المجاورة". (دلالة، صفحة 5).

وذهب فريق آخر إلى تعريف الإدارة الجماعية بأنها إحدى وسائل ممارسة الحقوق المادية للمؤلف من قبل إحدى الهيئات المرخص لها باستعمال أعمال المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة بموجب توكيل أو تفويض منهم وتحصيل العائدات الناتجة عن هذا الإستعمال وإعادة توزيعها عليهم لاحقا، فهي تقنية خاصة لممارسة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ظهرت كبديل للإدارة الفردية للحقوق (جرجس سلوان، 2024).

ثانيا / أهمية الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف:

تلعب الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة دورا بارزا في تحقيق حماية فعالة ورعاية مباشرة للمؤلفين وتبوء عنهم باعتبارها حلقة وصل بين أصحاب الحقوق والمنتفعين بها ومساعدتهم من خلال رصد معظم عمليات الإنتفاع بمصنفاتهم وضمان الإتصال بأكبر قدر من المنتفعين لأجل التفاوض معهم على التصريح والمكافأة المقدرة عند استغلال المصنفات والتي تشمل على العموم حق الأداء العلني وحق البث الإذاعي، كما تشمل الحق في استنساخ المصنفات في شكل أقراص أو أشرطة أو اسطوانات ، وأيضا حقوق فنان الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية للحصول على مقابل بث تسجيلاتهم الصوتية واتاحتها للجمهور (التلهوني، 2024).

فالتسيير الجماعي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يتم عن طريق تنازل المؤلفين والمنتجين عن حقوقهم بموجب عقد مشاركة إلى جمعية مهنية متخصصة تتولى إدارة تلك الحقوق وتحصيل عوائد الإستغلال وإعادة توزيعها بعد ذلك، كما تقوم الهيئة بتمثيل المؤلف وفقا لهذا العقد أمام مختلف الهيئات القضائية والإدارية والدفاع عن حقوقه عند الإعتداء عليها بموجب دعوى الحلول على أن تعود للمؤلف حقوقه بعد إنقضاء مدة العقد أو أنتهاء عضويته في هيئة الإدارة الجماعية (بلقاسمي، 2001، الصفحات 8-9).

وعلى إثر ذلك يصرح مالكي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لمنظمات الإدارة الجماعية بإدارة حقوقهم لتقوم بعدها برصد الإنتفاع بالمصنفات المحددة، ومنح

المنتفعين المحتملين تراخيص بعد التفاوض معهم مقابل رسوم مناسبة ، ويتم في إطار نظام الإدارة الجماعية تحصيل الرسوم وفقا للشروط المناسبة وتوزيعها على أصحاب المصنفات (داود و زايد ، جوان 2011 ، صفحة 198) .

فضلا عما سبق فإن الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تتولى مهمة تحقيق المحافظة على التراث الوطني وحضارة الشعوب الفكرية كما تعمل على خلق فرص وآليات لاستغلال المصنفات الأدبية والفنية. (لطفى صالح ، 2014 ، الصفحات 342-343)

المحور الثاني: التسيير الجماعي لحقوق المؤلف في المحيط الرقمي:

في ظل عجز القواعد التقليدية من رداء الإعتداء على حقوق المؤلف أمام التطورات التقنية السريعة وظهور المصنفات الرقمية في هذه البيئة وسهولة نسخها في ضوء التطور الهائل لوسائل الإتصال وما صاحبه من عجز المؤلف نفسه عن تأمين حماية حقوقه إثر بث مصنفاته عبر الشبكات أو عبر الفضائيات أو من خلال التعاقد مع القنوات المختلفة خاصة بظهور الثورة المعلوماتية وانفجار المصنفات في أشكالها الحديثة قد أثرت على مضمون وشكل الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في هذه البيئة كما أثبت ذلك الواقع العملي (لطفى صالح ، 2014 ، صفحة 329) مما تتطلب إلى ضرورة التحول إلى تفعيل نشاط الإدارة الجماعية في البيئة الرقمية لما تحتويه من تحولات ومضامين. فما هو دور الإدارة الجماعية في ظل النشر الرقمي وما هي أسباب اللجوء إليها لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وما هي المعوقات التي تعترضها في البيئة الرقمية؟

أولا/ دور الإدارة الجماعية في ظل النشر الرقمي:

إن اشكالية النسخ الرقمي للمصنفات أصبحت تمثل محورا جوهريا ينال من مكانات الحق المالي للمؤلف في ظل تطور الإلكترونيات الحديثة في مجال النشر التي تسمح لمستخدمي الشبكات من نقل المصنفات المنشورة إلكترونيا بمجرد دخولهم للمواقع المدرجة على الشبكات دون حاجة إلى تصريح مسبق أو إذن كتابي من المؤلف نفسه ، مما جعل من الحق الإستثنائي لهذا الأخير في تثبيت

مصنفه ماديا ونسخه بما يسمح بنقله إلى الجمهور خاليا من مضمونه (مازوني، 2008، صفحة 179).

وعلى هذا الأساس إزدادت أهمية تفعيل الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بازدياد الحاجة إليها نتيجة التطور الملحوظ في ظل النشر الإلكتروني للمصنفات وعدم تمكن المؤلفين من التفاوض بشكل فعال بشأن التنازل عن حقوقهم المالية في استغلال مصنفاتهم (مازوني، 2008، صفحة 242)، بالإضافة إلى عدم نجاعة الممارسات الفردية في تحصيل وحماية حقوق المؤلفين والتي لم تكن كافية لتحقيق الغرض المنشود وحماية الحقوق المعنوية والمالية للمؤلف، وانتشار استعمال المصنفات دون ترخيص من أصحابها بالأخص إذا كانت الانتهاكات التي تطال هاته الحقوق عابرة للحدود وفي مناطق متفرقة من العالم عن طريق استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة التي حالت دون تمكين المؤلف أو صاحب الحق المجاور من مراقبة وتتبع استغلال حقوقه المحمية، حيث أصبح المؤلف بمفرده عاجزا عن صد عمليات استغلال مصنفه أو حتى تحصيل التعويضات الناجمة عن هذا الاستغلال أو التفاوض مع مستغلي المصنفات الأدبية والفنية في شكلها الرقمي بفعل التطور التكنولوجي الذي أفرز أشكال المصنفات الرقمية، مما جعل تفويض هيئة جماعية تمثل حقوق المؤلف وحمايته هي الخيار الأنسب للتصدي لهذه الإشكالات التي تولدت عن التقدم التقني والتكنولوجي حيث بدى تأثير الثورة المعلوماتية جليا على الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف من حيث مضمونها وأشكالها خاصة مع ظهور المصنفات في أشكالها الحديثة. (لطفى صالح، 2014، صفحة 319)

كما تبدو أهمية الإدارة الجماعية بالنسبة للمنتفعين والمستغليين للمصنفات الرقمية أيضا كونها تتيح لهم المصنفات التي هم بحاجة إليها بطريقة سهلة وبأسعار منخفضة نسبيا، كما يوفر فوائد للمنتفعين من خلال التقليل من تكاليف التفاوض معهم كما تخفض أيضا من تكاليف رصد الانتفاع وتحصيل الرسوم (داود وزايد، جوان 2011، صفحة 199). وبالتالي تحقيق الموازنة بين الحقوق عن طريق اقتراح العقود النموذجية ومناقشة بنودها وتقديم الإستشارات

القانونية في مجال استغلال برامج الحاسوب والنشر الموسيقي (لطفى صالح، 2014، صفحة 342).

وعليه فإن فكرة الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار الإستغلال الإلكتروني للمصنفات تعتبر من الحلول الناجعة لحماية حقوق المؤلفين على الشبكة العنكبوتية من الإعتداءات الواقعة على حقوق أصحابها المعنوية والمالية على حد سواء، عن طريق التنازل عن حقوق الإستغلال ليتم بعدها توزيع الأجر المالي وعوائد الإستغلال التي تم تحصيلها من مستغلي هاته المصنفات على أصحاب الحقوق (مازوني، 2008، صفحة 244).

ثانيا/ أسباب التوجه للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف في المحيط الرقمي ومعوقاتها.

إن من أهم مبررات التوجه للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في المحيط الرقمي ظهور المصنفات الرقمية التي تعبر عن مظاهر العصر الحديث باعتبارها أعمال ذهنية تتميز بالإبداع والابتكار برزت كنوع جديد وصورة مستحدثة من المصنفات نتيجة اعتماد التمثيل الرقمي لتثبيت المعلومات والبيانات في شكل رقمي ذو نطاق واسع ويتم تثبيتها على دعائم مادية كالأقراص المضغوطة لتخدم هدفا علميا أو تربويا أو ترفيهيا (عيساني و فوزية، 2021، الصفحات 339-340).

إذ مع تزايد الإعتداء على المصنفات الرقمية في ظل الثورة التكنولوجية وقرصنتها أو تشويهها أو تعديلها أو تحريفها أو حتى خطر الإعتداء على الحق الأدبي للمؤلف في مجال الأنترنت والذي يكمن في صعوبة ترقيم المصنف الذي لم يأذن صاحبه بنشره أصلا مما يشكل عائقا أمام الحفاظ على هذا الحق الأدبي، لأن الترقيم في مجال الأنترنت لا يمكنه من المعالجة الفنية والترتيب والتعديل كالمصنف الأصلي، فعلى العكس من ذلك فإنه ينشأ نتيجة الترقيم المتفاعل الذي يتم عن طريق دمج عناصر المصنف المختلفة من صورة وصوت وحركة ليتم بعدها إخراج هذا المصنف في شكل آخر قابل للتعامل في الوسط الرقمي على شبكة الأنترنت والوسائط المتعددة .

وهذا ما يطرح اشكالات تتعلق بملكية المصنف واستحالة ممارسة الحقوق الفردية عليه لأن هذا المصنف قد نتج عن عمليات المزج أو التفاعل بين أكثر من مصنف و بثه على وسائل البث الإذاعي والمرئي المتعددة، وعليه وللمحافظة على مصالح المؤلف المشروعة والفردية للمؤلفين وجب العمل على اعتماد وسيلة الإدارة الجماعية عند بث المصنفات الأدبية والفنية الرقمية على المواقع وضمان وصولها إلى المستغلين مع ضمان حقوق أصحابها لتكون بذلك الإدارة الجماعية همزة وصل وفصل بين أصحاب الحقوق المحمية ومستغلي هاته الأخيرة (لطفي صالح، 2014، الصفحات 339-340) لعدم دراية أصحاب الحقوق أو عدم إلمامهم بما ينتج عن تقنيات النشر الإلكتروني من تداول لمصنفاتهم عبر التوابع الصناعية، ومن جهة أخرى لا يملك صاحب الحق مكينات لضبط الإعتداءات الواقعة على حقوقه الأدبية والفنية التي نجمت عن استعمال الناشر لحقوقه والتي لم تكن متطورة في ظل آليات النشر التقليدي (مازوني، 2008، الصفحات 242-243)

وتعتبر الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أداة فعالة لحماية ومتابعة استغلال الإبداع الفكري وأضحت الحاجة إليها ملحة لأجل تدبير مصالح المؤلفين المادية نيابة عنهم لتنظيم التسيير الجماعي لحماية المصنفات الفكرية الرقمية، ومن أسباب التوجه للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في المحيط الرقمي أيضا تمكين أصحاب الحقوق من تحصيل العائدات المادية لمصنفاتهم التي تم استخدامها بواسطة وسائل البث الحديثة عبر الأنترنت وعبر الدوائر المغلقة عبر وسائل المواصلات بالأخص المصنفات الموسيقية والمسرحية والسنيماية خاصة في تراجع الحماية القانونية وغير الكافية لضمان حماية فعالة للإبداعات الفكرية (لطفي صالح، 2014، صفحة 340) الحديثة والتي فرضتها التقنيات التفاعلية للوسائط المتعددة (مازوني، 2008، صفحة 243).

ومن الأسباب التي جعلت من الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ضرورة حتمية تتمثل في تعدد وتطور وسائل الإتصال الناتجة عن الثورة المعلوماتية وما صاحبها من تطور في استخدام المصنفات وتداولها عبر الوسائل الحديثة من خلال الاسطوانات والإذاعات عبر الأقمار الصناعية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة صاحب المصنف من متابعة ومراقبة استغلال مصنفه بشكل دقيق،

حيث تتعرض هذه المصنفات للبث على الجمهور دون إذن صاحبها أو ترجمتها أو إذاعتها. كما نجم عن ذلك قيام بعض الجهات باستغلال المؤلفات عبر الأنترنت مع عدم تمكنها من الإتصال بكافة أصحاب الحقوق.

ومن الأدوار المهمة للإدارة الجماعية في حفظ والدفاع عن حقوق المؤلفين في البيئة الرقمية قدرتها على تطوير أدواتها لتتناسب وابتكارات التكنولوجيا الرقمية من خلال مكنة الإدارة الجماعية الإلكترونية التي تستعمل التكنولوجيا الحديثة والوسائل المتطورة في مجال الشبكة المعلوماتية لأجل إدارة المعلومات المتعلقة بالمصنفات الرقمية التي يتم تسويقها عبر الأنترنت (لطفى صالح، 2014، الصفحات 341-342). ولهذه الأسباب كانت ضرورة خلق كيان أو هيئة مفوضة تضم المبدعين كمؤسسة دفاعية عن الحقوق المالية واستخلاصها وتمكينها من الحلول محل أصحاب الحقوق.

أما فيما يتعلق بالمعوقات التي تعترض الإدارة الجماعية للمصنفات الرقمية في تسيير وحماية حقوق المبدعين عبر الشبكة المعلوماتية الواسعة التي تعتمد على استخدام أدوات النسخ الرقمية والتصدي للشكالات التي تعترضها في السير قدما على المحافظة على حقوق المؤلفين الذين تنوب عنهم، عديدة من بينها سهولة نسخ المصنف الرقمي ونشره وإتاحته عبر الأنترنت بدون إذن مؤلفه من طرف مستخدمي الأنترنت مما صعب من مهمتها في تمكين صاحب الحق في الحصول على المقابل المالي لاستغلال مصنفه، بالإضافة إلى تعسف المتعاقدين مع المؤلف كالناشر والموزع ومخالفتهم لبنود التعاقد المبرمة بينهم والذي بدوره أدى إلى نشر وتوزيع المصنفات عن طريق النسخ الإلكتروني المتاح في ظل التقدم والتطور التكنولوجي الحاصل في مجال الأنترنت، هذا الأخير يؤدي إلى إسقاط أسمائهم على إبداعاتهم الفكرية وهو ما يعتبرونه إعتداء على حقوقه الأدبية وإساءة لسمعتهم وشهرتهم (مازوني، 2008، صفحة 243).

كما تعود العراقيل التي تعترض عمل الإدارة الجماعية للحماية المصنفات الرقمية أيضا إلى قلة الدعم الوطني للإدارات الجماعية لتسيير حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وعدم مساندتها بالقدر الضروري لأجل تسهيل مهمتها بالقيام بالعمل المنوط بها في المحافظة على حقوق أصحاب المصنفات الأدبية والفنية

المنشورة إلكترونيا ومساءلة المستغلين المخالفين وتطبيق العقوبات اللازمة ضدهم.

كما أن تطور التقنيات الحديثة أثرت على قدرة الإدارة الجماعية في محاربة التقليد والقرصنة ومواجهة التحديات التكنولوجية المتجددة في هذا المجال، مما يستدعي تأهيل الإدارة الجماعية ودعمها بمستلزمات المحيط الرقمي والتدابير التقنية الحديثة والفعالة لمنع مواصلة الانتهاكات الحاصلة على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتمكين الإدارة الجماعية من تحقيق أهدافها (لطفي صالح، 2014، صفحة 346).

الخاتمة:

أثبت الواقع العملي عدم نجاعة الحماية الفردية والذاتية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في تحصيل الفوائد المالية عند استغلال المؤلفات الأدبية والفنية بدون إذن أصحابها، وتزايد الإعتداء عليها وقرصنتها خاصة في ظل الثورة التكنولوجية في عالم المعلوماتية وتطور أساليب وتقنيات النسخ السريعة وغير المحدودة، مما استدعى الأمر إلى استحداث هيئات أو جمعيات خاصة بالتسيير الجماعي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لتكون همزة وصل بين أصحاب الحقوق المحمية والمستغلين لها.

وعلى ضوء ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج نوردتها كالآتي:

- ظهر مصطلح الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أول مرة بفرنسا ضد الانتهاكات الصارخة والمستمرة ضد الحقوق المالية والمعنوية للمؤلفين على الإبداعات المعروضة على خشبات المسرح.
- نظمت الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كآلية لحماية الحقوق ضمن القوانين الوطنية لتتبنها الإتفاقيات الدولية كنظام فعال لحماية وضمان الحقوق المالية للمؤلف بعدما عرفت نجاحا مبهرًا على المستوى الوطني.
- لعبت الإدارة الجماعية دورا بارزا في تحقيق حماية فعالة ومباشرة للمؤلفين بالنيابة عنهم في التفاوض مع المنتفعين بالمصنفات الأدبية والفنية ومنح التراخيص باستغلالها وتحصيل العوائد المالية وإعادة توزيعها.

- الدفاع عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة من خلال دعوى الحلول وتمثيلها أمام الجهات القضائية والإدارية في حالة الإعتداء عليها.
- كما لعبت الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة دورا فعالا في ظل النشر الإلكتروني للمصنفات مع استحالة ممارسة الحقوق بشكل فردي في هذا الفضاء.
- إلا أن الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف عرفت بدورها عدة اشكالات وعراقيل في البيئة الرقمية من بينها صعوبة تحديد ملكية المصنف الرقمي الناتج عن مزج وتفاعل أكثر من مصنف رقمي وصولا إلى صعوبة تحديد كل المستغلين له بموجب وسائل الإتصال المتطورة والحديثة.
- قلة الدعم الوطني للإدارات الجماعية بدوره أثر على فعالية هاته الأخيرة في البيئة الرقمية بالإضافة إلى تطور التقنيات الحديثة التي ساعدت على الإعتداء على المصنفات الرقمية وقرصنتها.

قائمة المراجع:

- الجيلالي, ع. (2015). حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة دراسة مقارنة لتشريعات الجزائر، تونس، المغرب، مصر، والأردن والتشريع الفرنسي والأمريكي والاتفاقيات الدولية (éd. الأولى). (لبنان: منشورات زين الحقوقية).
- المادة 130 من الأمر 05/03. (s.d.). المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .
- بسام التلهوني. (2024, 07 2024). دور جمعيات إدارة الحقوق. تم الاسترداد من https://www.wipo_ip_bah_05
- بلقاسمي, ك. (2001). التسيير الجماعي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجزائر : كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة.
- داود, م & ,زاید , ب. جوان 2011. (نظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كعامل لتعزيز المكانة الثقافية للدولة .أنسنة للدراسات والبحوث.
- دلالة, س. (s.d.). التدابير الدولية في مجال الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بين النظرية والتطبيق -دراسة مقارنة .

رمزي جرجس سلوان. (2024, 07 25). دور جمعيات إدارة الحقوق. تم الاسترداد من https://www.wipo_ip_bah_05

عبد الله عفاص محمد راشد المري. (2022). الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ضوء القانون القطري "دراسة مقارنة". قطر: كلية الحقوق جامعة قطر.

عيساني, ط &, فوزية, ع. (2021). المصنفات الرقمية المشمولة بالحماية بموجب قوانين الملكية الفكرية في الإتفاقيات الدولية والقانون الجزائري. دفاتر السياسية والقانونية (01), 13.

كنعان, ن. (2009). حق المؤلف "النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته. éd." الطبعة الأولى. (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مازوني, ك. (2008). الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية. الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

محمود محمد لطفي صالح. (2014). المعلوماتية وانعكاساتها على الملكية الفكرية للمنصنفات الرقمية دراسة مقارنة. مصر: دار شتات للنشر والبرمجيات.